

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦
وتقرير الفحص المحدود عليها

kpmg حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

الصفحة	المحتويات
١	تقرير الفحص المحدود
٢	قائمة المركز المالي الدورية المستقلة
٣	قائمة الدخل الدورية المستقلة
٤	قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة
٥	قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المستقلة
٦	قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة
٧	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة جي بي أوتو

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة لشركة جي بي أوتو "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠١٦ وكذا القوائم المالية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً لسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسئوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح -في جميع جوانبها الهامة- عن المركز المالي غير المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٦ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية غير المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

حاتم عبد المنعم منتصر

سجل مراقبي الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢٥)

KPMG حازم حسن

القاهرة في ١٠ مايو ٢٠١٦

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي الدورية المستقلة في ٣١ مارس ٢٠١٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
١ ٩٨٩ ٣٢٣ ٨٩٧	١ ٩٩١ ٧١١ ٦٣٠	(٥)	الأصول الغير متداولة
١ ٩٨٩ ٣٢٣ ٨٩٧	١ ٩٩١ ٧١١ ٦٣٠		استثمارات في شركات تابعة
			إجمالي الأصول الغير متداولة
			الأصول المتداولة
٣٥ ٨١٥ ٤٠٩	٣٥ ٧٠٢ ٢٠٧	(٦)	مدينون وأرصدة مدينة اخرى
١ ٣٥٠ ٦٦٧ ٥٤٤	١ ٣٣٠ ٧٩٦ ٢٥٥	(٧)	المستحق من أطراف ذوي علاقة (بالصافي)
١ ٤٧٢ ٨٦٩	١ ٣٧٤ ٤٠٨	(٨)	نقدية بالبنوك و الصندوق
١ ٣٨٧ ٩٥٥ ٨٢٢	١ ٣٦٧ ٨٧٢ ٨٧٠		إجمالي الأصول المتداولة
٣ ٣٧٧ ٢٧٩ ٧١٩	٣ ٣٥٩ ٥٨٤ ٥٠٠		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	(٩)	رأس المال المصدر والمدفوع
٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	(١٠)	احتياطي قانوني
١ ١٣٤ ٩٤٢ ٢٦٨	١ ١٣٩ ٦٠٧ ٩٩٨	(١١)	احتياطيات أخرى
٩٦٥ ٧٨٦ ٧٩٥	٩٦٠ ٩٠٨ ٦٥١		الأرباح المرحلة
(٤ ٨٧٨ ١٤٤)	-		صافي ربح الفترة/العام
٣ ٢٥٦ ٦٢٢ ٩٠١	٣ ٢٦١ ٢٨٨ ٦٣١		إجمالي حقوق الملكية
			الإلتزامات غير المتداولة
٢٢ ٠٥٠ ١٨٩	-	(١٢)	قروض طويلة الأجل
٢٢ ٠٥٠ ١٨٩	-		إجمالي الإلتزامات غير المتداولة
			الإلتزامات المتداولة
٤ ٨٧٨ ١٤٤	٤ ٨٧٨ ١٤٤		ضرائب الدخل
٩٠ ٩٠٩ ٠٩١	٩٠ ٣٦٧ ٤٢٤	(١٢)	قروض قصيرة الأجل - بالصافي
٢ ٨١٩ ٣٩٤	٣ ٠٥٠ ٣٠١	(١٣)	دائنون و أرصدة دائنة أخرى
٩٨ ٦٠٦ ٦٢٩	٩٨ ٢٩٥ ٨٦٩		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٣ ٣٧٧ ٢٧٩ ٧١٩	٣ ٣٥٩ ٥٨٤ ٥٠٠		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

رئيس مجلس الإدارة
د. رؤوف غبور

رئيس القطاعات المالية وعضو مجلس الإدارة
مصطفى أحمد المهدي

المدير المالي للمجموعة
عباس السيد

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٢٧ ٨٣٩ ٤٥١	١٦ ٤٠٣ ٩٦٤	(٧)	تحميل المصاريف على الشركة التابعة
(١١ ٩٢٣ ٢٤٩)	(١٣ ٣٣٤ ٣٨٥)		مصروفات إدارية
١٤ ٧٧٦	-		أرباح فروق عملة
(١٥ ٩٣٠ ٩٧٨)	(٣ ٠٦٩ ٥٧٩)		تكاليف تمويلية (بالصافي)
-	-		صافي ربح الفترة قبل الضرائب
-	-		ضرائب الدخل
-	-		صافي ربح الفترة بعد الضرائب
-	-	(١٤-أ)	نصيب السهم الأساسي من الأرباح

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

الثلاثة أشهر المنتهية في <u>٣١ مارس ٢٠١٥</u> <u>جنيه مصري</u>	الثلاثة أشهر المنتهية في <u>٣١ مارس ٢٠١٦</u> <u>جنيه مصري</u>	إيضاح رقم
-	-	ربح الفترة
-	-	مجموع بنود الدخل الشامل قبل الضرائب
-	-	ضرائب الدخل
-	-	مجموع بنود الدخل الشامل بعد الضرائب

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

بيان	رأس المال المدفوع	إحتياطي قانوني	إحتياطيات أخرى	الأرباح المرحلة	صافي ربح/(خسارة) الفترة	الإجمالي
	حئنه مصري	حئنه مصري	حئنه مصري	حئنه مصري	حئنه مصري	حئنه مصري
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٣٥ ٣٣٧ ٥٤٥	٦٦ ٦٦٦ ٥٩٨	١ ١١٧ ٤٩٣ ٦٦٩	٩٨٣ ٣٧٦ ٦٥٠	١ ٩١٣ ٠٢٩	٢ ٣٠٤ ٧٨٧ ٤٩١
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	٩٥ ٦٥١	-	(٩٥ ٦٥١)	-	-
توزيعات أرباح	-	-	-	(١٩ ٤٠٧ ٢٣٣)	-	(١٩ ٤٠٧ ٢٣٣)
محول إلي الأرباح المرحلة	-	-	-	١ ٩١٣ ٠٢٩	(١ ٩١٣ ٠٢٩)	-
صافي ربح الفترة	-	-	-	-	-	-
بنود الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	-
القيمة العادلة لأسهم نظامي الأثابة والتحفيز	-	-	٦ ٩٣٦ ٤٣٧	-	-	٦ ٩٣٦ ٤٣٧
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥	١٣٥ ٣٣٧ ٥٤٥	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٢٤ ٤٣٠ ١٠٦	٩٦٥ ٧٨٦ ٧٩٥	-	٢ ٢٩٢ ٣١٦ ٦٩٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٣٤ ٩٤٢ ٢٦٨	٩٦٥ ٧٨٦ ٧٩٥	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)	٣ ٢٥٦ ٦٢٢ ٩٠١
محول إلي الأرباح المرحلة	-	-	-	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)	٤ ٨٧٨ ١٤٤	-
صافي ربح الفترة	-	-	-	-	-	-
بنود الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	-
القيمة العادلة لأسهم نظامي الأثابة والتحفيز	-	-	٤ ٦٦٥ ٧٣٠	-	-	٤ ٦٦٥ ٧٣٠
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٦	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٣٩ ٦٠٧ ٩٩٨	٩٦٠ ٩٠٨ ٦٥١	-	٣ ٢٦١ ٢٨٨ ٦٣١

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦ جنيه مصري	إيضاح رقم
-	-	صافي ربح الفترة قبل الضرائب
٤ ٤٤٧ ٩٣٣	٢ ٢٧٧ ٩٩٧	يتم تسويته بما يلي:
(١٨ ٥٥٦)	-	القيمة العادلة لأسهم نظامي الأثابة والتحفيز *
١٥ ٧٩٥ ٥٦١	٢ ٩٣٤ ١٦٢	فروق عملة
١٣٥ ٤١٧	١٣٥ ٤١٧	فوائد مدينة
٢٠ ٣٦٠ ٣٥٥	٥ ٣٤٧ ٥٧٦	استهلاك تكاليف تدبير تمويل
(٣ ٢٥١ ٤٦٩)	١١٣ ٢٠٢	التغير في:
١١ ٢٤٨ ٨٢١	١٩ ٨٧١ ٢٨٩	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١ ٣٩٢ ٩٥٦	٢٣٠ ٩٠٧	المستحق من أطراف ذوي علاقة
٢٩ ٧٥٠ ٦٦٣	٢٥ ٥٦٢ ٩٧٤	دائنون وأرصدة دائنة الأخرى
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٧ ١٩٦ ٠٧٧)	(٢ ٩٣٤ ١٦٢)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٢٢ ٧٢٧ ٢٧٢)	(٢٢ ٧٢٧ ٢٧٢)	فوائد مدينة - مدفوعة
(٢٩ ٩٢٣ ٣٤٩)	(٢٥ ٦٦١ ٤٣٥)	مدفوعات عن القروض
(١٧٢ ٦٨٦)	(٩٨ ٤٦١)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٣ ١٦٩ ٨١٥	١ ٤٧٢ ٨٦٩	صافي التغير في النقدية وما في حكمها
٢ ٩٩٧ ١٢٩	١ ٣٧٤ ٤٠٨	النقدية وما في حكمها في أول الفترة
		النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

* تم أستبعاد مبلغ ٢ ٣٨٧ ٧٣٣ جنية مصري من استثمارات في شركات تابعة يتمثل في القيمة العادلة لنظام أسهم الأثابة والتحفيز الممنوحة للعاملين في الشركات التابعة.

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة جى بى أوتو "شركة مساهمة مصرية" في ١٥ يوليو ١٩٩٩ طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ٣٤٢٢ القاهرة.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٧ تمت الموافقة على تغيير اسم الشركة ليصبح جى بى أوتو بدلاً من جى بى كابيتال للتجارة والتأجير التمويلي، وقد تم التأشير في السجل التجاري لتعديل اسم الشركة بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٧.
- يقع مقر الشركة الرئيسي في المنطقة الصناعية ابو رواش ك ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوي، جمهورية مصر العربية.
- تقوم الشركة بتجارة وتوزيع وتسويق جميع وسائل النقل بما في ذلك النقل الثقيل والنصف نقل وسيارات الركوب والأتوبيسات والميني باص والميكروباص والجرارات الزراعية والأوناش والآلات الميكانيكية ومعدات إنهاء وتحريك التربة والموتورات بمختلف أشكالها وأنواعها المصنعة محلياً والمستوردة الجديدة والمستعملة والاتجار في قطع غيارها ولوازمها المصنعة محلياً والمستوردة والاتجار في إطارات وسائل النقل والمعدات بجميع أنواعها المصنعة محلياً والمستوردة. والتصدير وبيع المنتجات والبضائع المستوردة والمحلية بالنقد أو بالأجل أو التأجير التمويلي.
- المساهمين الرئيسيين في الشركة هم د/ رؤوف عبور وعائلته وقد بلغت مساهمتهم مجتمعين ٥٤.٤١%.
- تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٦.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

- أعدت القوائم المالية الدورية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥ والمعمول به اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦ والقوانين ذات العلاقة.

٣- عملة التعامل والعرض

- يتم عرض القوائم المالية الدورية المستقلة بالجنيه المصري، والتي تمثل عملة التعامل والعرض للشركة.

٤- استخدام التقديرات والافتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أ- قياس القيم العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

٤- استخدام التقديرات والافتراضات (تابع)

أ- قياس القيم العادلة (تابع)

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً أو والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية. أو استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٥- استثمارات في شركات تابعة

البيان	نسبة المساهمة	٣١ مارس ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
شركة آر جي إنفستمينت	٪١٠٠	٩٩٩ ٣٥٧ ٨٩٤	٩٩٨ ٣٣٨ ٩١٥
الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو"	٪٩	٢١٨ ٤٩٠ ١١٠	٢١٧ ١٧٨ ٤٠٢
شركة المورا	٪١٠٠	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
شركة جي بي جلوبال	٪١٠٠	٧٧٣ ٨٠٢ ٣٧٦	٧٧٣ ٧٤٥ ٣٣٠
شركة جي بي للإطارات	٪٠,٥	١ ٢٥٠	١ ٢٥٠
		<u>١ ٩٩١ ٧١١ ٦٣٠</u>	<u>١ ٩٨٩ ٣٢٣ ٨٩٧</u>

تم تبويب الاستثمارات في الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو" ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة ٩% لشركة جى بى أوتو وبنسبة ٩٠% بطريق غير مباشر عن طريق الشركات التابعة.

تم تبويب الاستثمارات في شركة جي بي للإطارات ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة ٠,٥% لشركة جى بى أوتو وبنسبة ٩٩% بطريق غير مباشر عن طريق الشركات التابعة.

٦- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٣١ مارس ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٧٩٣ ٥٤٠	٦٦٧ ٠٠٠	دفعات مقدمة - مصلحة الضرائب
٢ ٢٨٠ ٨٩٣	٢ ٢٨٠ ٨٩٣	ضرائب خصم من المنبع
٢ ٦٨١ ٤٥٨	٢ ٥٦٢ ١٠٣	مصرفات مدفوعة مقدما
٢٥ ٣٢٠ ٨٥٢	٢٩ ١٥٣ ٥٧٥	نظام الأثابة والتحفيز
٤ ٦٢٥ ٤٦٤	١ ١٥١ ٨٣٨	أرصدة مدينة أخرى
<u>٣ ٥ ٧٠٢ ٢٠٧</u>	<u>٣ ٥ ٨١٥ ٤٠٩</u>	

٧- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

أرصدة الأطراف ذات العلاقة موضحة بالبيان التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	مستحق من أطراف ذات علاقة
٢٠٧٢ ٨٣١ ١٨٦	٢٠٨٨ ٥٦٦ ١٩٠	شركة أر جي إنفستمينت
٤٠٣٤ ٣٣٦	٤٥٧٥ ٢٨٢	شركة جى بى جلوبال
١٠٥٤ ٦١٦	١٠٥٤ ٦١٦	شركة جى بى للتأجير التمويلي
٢٠٧٠٧	٢٠٧٠٧	شركة درايف للتخصيم
١٢ ٦٢٠	١٢ ٦٢٠	شركة جى بى مول
٢٠٨٧ ٤٩٧	٢٣٦٧ ٣٨٧	شركة البستان الذهبي
٥٥٨٠	٥٥٨٠	شركة جى بى بان أفريكا
<u>٢٠٨٠٠٤٦٥٤٢</u>	<u>٢٠٩٦٦٠٢٣٨٢</u>	
٦٨٦ ٨٦٠ ٨٢٩	٧١٧ ٥٠١ ٥٦٣	الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)
١٠ ٦٨٦ ٢٥٤	١٠ ٦٧٢ ٤٠٧	شركة إلمورا
-	٩٨ ٦٣٩	شركة غبور للتجارة العالمية بالمناطق الحرة بالإسكندرية
١٠١٢ ١١٢	١٠١٢ ١١٢	شركة هرم للنقل
٣٠ ٢٢٤ ٥٨٦	٣٥ ٧٠٨ ٥٥٣	الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)
٥٦١ ٧٧٧	٧٧٩ ٤١٣	شركة هرم للنقل السياحي
٣٣ ٤٤٠	٣٣ ٤٤٠	شركة جى بى كابيتال للاستشارات
<u>٧٢٩ ٣٧٨ ٩٩٨</u>	<u>٧٦٥ ٨٠٦ ١٢٧</u>	
<u>١٣٥٠٦٦٧٥٤٤</u>	<u>١٣٣٠٧٩٦٢٥٥</u>	الصافي

- قامت الشركة بإبرام عقد بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ بين الشركة وشركاتها التابعة والزميلة في مجموعة شركات غبور على أساس أن جميع الشركات مملوكة لمجموعة واحدة من المساهمين كما أن بينهم معاملات تجارية متعددة. وقد أتفق جميع أطراف العقد المتمثلة في كافة الشركات التابعة والزميلة على أن يتم في نهاية كل سنة مالية إجراء تسوية للحسابات المشتركة بينهم والناجمة عن تعاملاتهم عن طريق المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة لكل طرف لدى الأطراف الأخرى وإجمالي المبالغ المستحقة عليه لصالح كافة الأطراف الأخرى، على أن يتم إظهار الرصيد الناتج عن المقاصة بميزانية كل طرف سواء كان الرصيد دائن أو مدين على أن يتم اتخاذ المركز المالي في كل فترة كأساس لإجراء المقاصة والتسوية بين كافة الشركات.

- وبناء على ما سبق قامت الشركة بإجراء مقاصة بين المبالغ المدينة المستحقة من الشركات التابعة والزميلة في ٣١ مارس ٢٠١٦ والمبالغ الدائنة المستحقة على الشركات التابعة والزميلة في ذات التاريخ وكانت نتيجة المقاصة رصيد مدين بمبلغ ١٣٣٠٧٩٦٢٥٥ جنيه مصري مستحق من باقي شركات المجموعة.

شركة جى بى أوتو (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧- المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تابع)

- قامت الشركة خلال الفترة بإجراء بعض المعاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في تحويلات نقدية وخدمات أخرى مرتبطة بالنشاط، كما قامت الشركة خلال الفترة بسداد مبلغ ٦٧١٠٠٢٢ جنيه مصري لأعضاء الإدارة العليا بالشركة.
- وفيما يلي بيان وطبيعة وقيمة أهم المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال الفترة:

المستحق من أطراف ذوي العلاقة

شركة أر جي إنفستمينت	شركة تابعة	تحويلات نقدية	١٥٧٣٥٠٠٤
شركة جى بي جلوبال	شركة تابعة	تحويلات نقدية	٥٤٠٩٤٦

المستحق إلى أطراف ذوي العلاقة

الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)	شركة تابعة	تحويلات نقدية	(٣٠٦٤٠٧٣٤)
الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (عبور مصر)	شركة تابعة	تحويلات نقدية	(٥٤٨٣٩٦٧)

أخرى

تقوم الشركة بتحميل شركة أر جي إنفستمينت وشركاتها التابعة بجزء من مصروفاتها الإدارية والبيعية والتسويقية وقد بلغ ذلك الجزء الذي تم تحمليه خلال الفترة مبلغ ٩٦٤ ٤٠٣ ١٦ جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠١٦ (مقابل مبلغ ٤٥١ ٨٣٩ ٢٧ جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠١٥).

٨- نقدية بالبنوك والصندوق

نقدية بالصندوق	٣١ مارس ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
حسابات جارية لدى البنوك	٥٣٩٣٩	١٩٤٤٣
	١٣٢٠٤٦٩	١٤٥٣٤٢٦
	١٣٧٤٤٠٨	١٤٧٢٨٦٩

٩- رأس المال المصدر والمدفوع

رأس المال الرخص به (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١ جنيه للسهم)	٣١ مارس ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
رأس المال المصدر (١٠٩٤٠٠٩٧٣٣ سهم بقيمة اسمية ١ جنيه للسهم)	١٠٩٤٠٠٩٧٣٣	١٠٩٤٠٠٩٧٣٣
رأس المال المصدر والمدفوع	١٠٩٤٠٠٩٧٣٣	١٠٩٤٠٠٩٧٣٣

- بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٤ قرر مجلس الإدارة وفقاً لتفويض الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣ الموافقة بالأجماع علي زيادة رأس مال الشركة المصدر بالقيمة الاسمية في حدود رأس المال المرخص به وذلك بمبلغ ٦٤٥ ٤٤٤ ٦ جنيه مصري مقسمة إلي ٦٤٥ ٤٤٤ ٦ سهم بقيمة اسمية ١ جنيه مصري للسهم تخصص بالكامل لنظامي الإثابة و التحفيز المطبقين في الشركة ليصبح رأس المال المصدر بعد الزيادة مبلغ و قدرة ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ جنيه مصري مقسمة علي عدد ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه مصري، و قد سددت هذه الزيادة بالكامل تمويلا من رصيد الاحتياطي الخاص و قد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٩- رأس المال المصدر والمدفوع (تابع)

- طرح خاص (زيادة رأس المال)

بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقة علي زيادة رأس مال الشركة المرخص به من ٤٠٠ مليون جنيه مصري إلي ٥ مليار جنيه مصري وكذلك زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ جنيه مصري إلي ٥٤٥ ٣٣٧ ١٠٩٥ جنيه مصري بزيادة قدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ٩٦٠ جنيه مصري مقسم علي عدد ٥٤٥ ٣٣٧ ١٠٩٥ سهم قيمة كل سهم واحد جنيه مصري (بالإضافة إلي مصاريف إصدار قدرها ١ قرش كل سهم) و ذلك، علي أن تخصص هذه الزيادة بالكامل لصالح قدامي المساهمين كل منهم بنسبة نصيبه في رأس مال الشركة المصدر مع الموافقة علي تداول حق الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي علي أن يتم سداد قيمة الزيادة في رأس مال الشركة المصدر إما نقداً و / أو عن طريق استخدام الديون النقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة بحسب نسبة مساهمته .

- هذا وقد تم الاكتتاب في هذه الزيادة بمبلغ ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ جنيه مصري (مبلغ ٥٠٢ ٢٢٥ ٤٧٣ جنيه مصري نقداً ومبلغ ٦٨٦ ٤٤٦ ٤٨٥ جنيه مصري تمويلاً من الحساب عن طريق الحساب الجاري الدائن للمساهمين) مقسمة علي عدد ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ سهم بواقع ١ جنيه مصري للسهم ليصبح رأس المال المصدر والمسدد بالكامل بعد الزيادة ٧٣٣ ٠٠٩ ١٠٩٤ وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٥.

١٠- احتياطي قانوني

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	
٦٦ ٦٦٦ ٥٩٨	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	الرصيد في أول الفترة/العام
٩٥ ٦٥١	-	المحول خلال الفترة/العام
<u>٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩</u>	<u>٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩</u>	

- طبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب نسبة ٥% من صافي أرباح العام لحساب الاحتياطي القانوني. ويجوز بناء على اقتراح مجلس الإدارة وقف تجنيب جزء من الأرباح لحساب الاحتياطي القانوني إذا ما بلغ الاحتياطي القانوني ٥٠% من رأس المال المصدر. الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- تم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

أ- علاوة إصدار الأسهم

- تتمثل علاوة إصدار الأسهم في الفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة ويخصم منها مصروفات الإصدار وتم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	
١٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧	١٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧	علاوة إصدار

١١- احتياطات أخرى

- تتمثل الاحتياطات الأخرى فيما تم تحويله من علاوة الإصدار طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

احتياطي القيمة العادلة لأسهم حوافز نظامي الإثابة والتحفيز	علاوة إصدار احتياطي خاص	الإجمالي
٦٧ ٧٧٧ ٣٨١	١ ٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧	١ ١٣٤ ٩٤٢ ٢٦٨
٤ ٦٦٥ ٧٣٠	-	٤ ٦٦٥ ٧٣٠
٧٢ ٤٤٣ ١١١	١ ٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧	١ ١٣٩ ٦٠٧ ٩٩٨

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦

القيمة العادلة لأسهم نظامي الإثابة والتحفيز

الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٦

١٢- القروض

- بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٤ تم توقيع عقد تمويل متوسط الأجل بحد أقصى ٢٥٠ مليون جنيه مصري بين شركة جى بى أوتو ش.م.م

وبنك مصر وكفيل متضامن كل مما يلي:

- شركة أر جي إنفستمنت ش.م.م.
- الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية (إيتامكو) ش.م.م.
- الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر) ش.م.م.
- شركة هرم للنقل والتجارة ش.م.م.
- شركة هرم للنقل السياحي ش.م.م.
- شركة غبور للتجارة العالمية بالمناطق الحرة - الإسكندرية ش.م.م.
- وذلك بغرض سداد الرصيد القائم من السندات وأية فوائد مستحقة عليها في تاريخ السداد و/ أو إعادة تمويل كل أو جزء من قيمة قسط واحد من أقساط السندات التي قام المقترض بسدادها قبل تاريخ الإقفال المالي.
- وبفائدة تساوي سعر عائد الكوريدور للقروض المعلن من البنك المركزي المصري في تاريخ التسعير مضافاً إليه نسبة إضافية سنوياً على رصيد التمويل.

- ويتم سداد رصيد التمويل للبنك على أحد عشر (١١) قسطاً ربع سنوي متساوية، يستحق قسط السداد الأول منها في ٢٠١٤/٩/٣٠ ويستحق قسط السداد الأخير منها في ٢٠١٧/٣/٣١

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	رصيد القرض
١١٣ ٦٣٦ ٣٦٤	٩١ ٤٥٠ ٧٥٨	يخصم: الجزء قصير الأجل
(٩٠ ٩٠٩ ٠٩١)	(٩٠ ٩٠٩ ٠٩١)	يخصم: رصيد تدبير التمويل
(٦٧٧ ٠٨٤)	(٥٤١ ٦٦٧)	الجزء طويل الأجل بعد خصم تكلفة الحصول عليه
٢٢ ٠٥٠ ١٨٩	-	

- إجمالي الحد الأدنى للسدادات المستقبلية للقروض كالتالي: -

الأرقام بالألف

٦٨ ١٨٢	٢٠١٦
٢٢ ٧٢٧	٢٠١٧
٩٠ ٩٠٩	الإجمالي

١٣- دائون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	
٤٣ ٣٧٥	٣٤ ١٧٧	مصلحة الضرائب
٥١١ ٣٨٦	٥٣٩ ٠٤٥	دائون
٤١١ ١٧١	٢٧٨ ٢٩٣	مصروفات مستحقة
١ ٨٥٣ ٤٦٢	٢ ١٩٨ ٧٨٦	أرصدة دائنة أخرى
<u>٢ ٨١٩ ٣٩٤</u>	<u>٣ ٠٥٠ ٣٠١</u>	

١٤- نصيب السهم الأساسي من الربح

- حيث أنه لا يوجد حساب توزيع مقترح، فقد تم تحديد صافي (الخسارة)/الربح على أساس صافي (خسارة)/ربح الفترة بدون خصم حصة العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في توزيعات الأرباح.
- يحتسب نصيب السهم الأساسي في (الخسارة)/الربح بقسمة صافي (خسارة)/ربح الفترة (كما هو موضح بالفقرة التالية) على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	
-	-	صافي ربح الفترة
١٣٥ ٣٣٧ ٥٤٥	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	متوسط عدد الأسهم
<u>-</u>	<u>-</u>	نصيب السهم الأساسي من الربح

١٥- الموقف الضريبي

أولاً - الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية:

- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.
- تم فحص الشركة عن عام ٢٠٠٩ (بنظام العينة) وتم الطعن على نموذج ١٩ وجارى عمل لجنة داخلية ولم يُطلب فحص السنوات التالية.
- تاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من السنة الضريبية الحالية بنسبة ٥% على ما يجاوز مليون جنيه مصري من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لتلك الأحكام ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.
- بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها ما يلي:
- فرض ضريبة على توزيعات الأرباح.
- فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.
- ** ونظراً لعدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون، وما قد ينتج من خلاف في تفسير مواده، قامت إدارة الشركة بتحديد نتائج وقيم تلك التعديلات في ضوء تفسيرها لتطبيق مواد القانون، وقد تختلف تلك النتائج والقيم عند صدور اللائحة التنفيذية.

ثانياً - ضريبة المبيعات:

- تم فحص الشركة حتى عام ٢٠٠٧ وتم السداد.
 - تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ / ٢٠١٣ ولم ينتج عن الفحص أي التزامات ضريبية وتم استخراج خطاب بما يفيد ذلك من الأمورية.
- ثالثاً - ضريبة كسب العمل:
- يتم خصم الضريبة شهرياً ويتم توريدها لمصلحة الضرائب بانتظام.
 - تم الانتهاء من الفحص عن الفترة من ٢٠٠٧/٢٠١٣ وتم الطعن على النموذج.
 - جرى فحص عام ٢٠١٤.

رابعاً - ضريبة الخصم:

- تم سداد المدة الأولى عن عام ٢٠١٦ ولا توجد أي خلافات ضريبية.

خامساً - ضريبة الدمغة:

- تقوم الشركة بالالتزام بأحكام قانون ضريبة الدمغة ويتم توريدها في المواعيد القانونية.
- لم يتم طلب فحصها حتى الآن.

١٦- إدارة المخاطر المالية

١-١٦ عناصر المخاطر المالية

- تتعرض الشركة نتيجة لأنشطتها المعتادة إلى مخاطر مالية متنوعة. وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر تأثير أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة)، وأيضاً مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- تهدف إدارة الشركة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.
- لا تستخدم الشركة أي من الأدوات المالية المشتقة لتغطية أخطار محددة.

أ- مخاطر السوق

١- مخاطر أسعار العملات الأجنبية

- تتعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف نتيجة أنشطتها المختلفة وبصفة رئيسية الدولار الأمريكي. وينتج خطر أسعار العملات الأجنبية من التعاملات التجارية المستقبلية والأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ الميزانية وكذلك صافي الاستثمارات في كيان أجنبي.
- الجدول التالي يوضح مراكز العملات في تاريخ الميزانية والموضحة بالجنيه المصري كما يلي:

أصول

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦
٤ ٠٣٤ ٣٣٦	٤ ٤٧٦ ٦٤١

٢- مخاطر الأسعار

- لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهي غير معرضة لخطر التغير في القيمة العادلة للاستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

٣- مخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة

- تتعرض الشركة لمخاطر القيمة العادلة الناتجة من تقييم سندات دائنة طويلة الأجل والتي تستحق بفائدة ثابتة.

ب- مخاطر الائتمان

- ينشأ خطر الائتمان نتيجة وجود نقدية وودائع لدى البنوك وكذلك مخاطر الائتمان المرتبطة بالموزعين وتجار الجملة والأفراد المتمثلة في حسابات العملاء وأوراق القبض، ويتم إدارة مخاطر الائتمان للشركة ككل.
- بالنسبة للبنوك فإنه يتم التعامل مع البنوك ذات التصنيف الائتماني العالي والبنوك ذات الملاءة المالية العالية في حالة عدم وجود تصنيف ائتماني مستقل.

ج- مخاطر السيولة

- تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الائتمانية المتاحة. ونظراً للطبيعة الديناميكية للأنشطة الأساسية، فإن إدارة الشركة تهدف إلى الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الاحتفاظ بخطوط ائتمانية معززة متاحة.

٢-١٦ إدارة مخاطر رأس المال

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية. وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال.

- للمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة بتغيير قيمة التوزيعات المدفوعة للمساهمين أو تخفيض رأس المال أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال الشركة.

- تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي الدائون والأرصدة الدائنة الأخرى والاقتراض مخصوماً منها النقدية وما في حكمها. ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة كما هو موضح في الميزانية المستقلة الدورية بالإضافة إلى صافي القروض.

- وفيما يلي نسبة صافي الاقتراض إلى إجمالي رأس المال في ٣١ مارس ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
١١٣ ٦٣٦ ٣٦٤	٩٠ ٣٦٧ ٤٢٤	اقتراض
٢ ٨١٩ ٣٩٤	٣ ٠٥٠ ٣٠١	دائون وأرصدة دائنة أخرى
(١ ٤٧٢ ٨٦٩)	(١ ٣٧٤ ٤٠٨)	(يخصم): النقدية وما في حكمها
١١٤ ٩٨٢ ٨٨٩	٩٢ ٠٤٣ ٣١٧	صافي القروض
٣ ٢٥٦ ٦٢٢ ٩٠١	٣ ٢٦١ ٢٨٨ ٦٣١	حقوق الملكية
٣ ٣٧١ ٦٠٥ ٧٩٠	٣ ٣٥٣ ٣٣١ ٩٤٨	إجمالي رأس المال
%٣,٤١	%٢,٧٤	نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال

تقدير القيمة العادلة

- يفترض أن تقارب القيمة العادلة القيمة الاسمية ناقصاً أى تسويات ائتمانية مقدرة للأصول المالية والالتزامات المالية ذات تواريخ الاستحقاق لأقل من سنة. ولأغراض الإفصاح، يتم استخدام أسعار الفائدة المتاحة للشركة للأدوات المالية المشابهة وذلك لخصم التدفقات النقدية المستقبلية التعاقدية لتقدير القيمة العادلة للالتزامات المالية.

- لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة، فإن الشركة تستخدم العديد من الطرق وتضع الافتراضات المبنية على أحوال السوق في تاريخ كل ميزانية. تستخدم أسعار السوق وأسعار المتعاملين للأداة المالية أو لأداة مشابهة وذلك للديون طويلة الأجل. تستخدم الأساليب الأخرى، مثلاً لقيمة الحالية المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لتحديد القيمة العادلة لباقي الأدوات المالية وفي نهاية الفترة كانت القيمة العادلة للالتزامات غير المتداولة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية لها.

القيمة العادلة للسندات الدائنة

- يتم تحديد القيمة العادلة للسندات الدائنة المقيدة في أسواق نشطة عن طريق الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في هذه الأسواق النشطة أو المعاملات السوقية الحديثة في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية.

١٧- السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية المستقلة:

١-١٧ المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف

به في بنود الدخل الشامل الأخر:

الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل

الشامل الأخر إلى الأرباح أو الخسائر).

الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢-١٧ الاستثمارات في شركات تابعة

- يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة

بتكلفة الاقتناء مخصصاً منها الاضمحلال في القيمة. ويتم تقدير الاضمحلال لكل استثمار على حده ويتم إثباته في قائمة

الدخل. والشركات التابعة هي الشركات التي تمتلك فيها أكثر من ٥٠% من حقوق التصويت أو التي للشركة القدرة على السيطرة

على السياسات الإدارية والتشغيلية.

٣-١٧ الاضمحلال

١- الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبنية كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة

عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال

في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.

- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.

- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.

- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقرضين أو المصدرين.

- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول

المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة

العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة أن الانخفاض بنسبة ٢٠% هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

١٧- السياسات المحاسبية (تابع)

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعالة من الأرجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم إعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الأخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها أية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين مبيوبة كمتاحة للبيع في أية فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في أداة حقوق ملكية مبيوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإسترادية.

١٧- السياسات المحاسبية (تابع)

٢- الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (المخزون، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإسترادية للأصل. يتم إجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستعادة من عملية التجميع.

القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادية.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

٤-١٧ إيجار تشغيلي

- يتم توزيع إجمالي المدفوعات عن عقود الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر على مدار فترة العقد. ويتم تحميل قائمة الدخل عن الفترة بنصيبها من الإيجار على أساس التوزيع الزمني طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

٥-١٧ الأدوات المالية

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية ميبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.

تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية ميبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

أ- الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم يتم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالنتائج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

١٧- السياسات المحاسبية (تابع)

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي أما بالتخلص منه أو إلغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والالتزام المالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، فقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانوني القابل للنفوذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية أما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

ب- الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخر سابقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

ت- الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الأخر يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة مخصصاً منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

١٧- السياسات المحاسبية (تابع)

٦-١٧ النقدية وما في حكمها

- يتم عرض أرصدة بنوك سحب على المكشوف ضمن القروض والسلفيات كجزء من الالتزامات المتداولة في الميزانية.
- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها النقدية بالخرينة والودائع تحت الطلب لدى البنوك وأذون الخزانة التي لا تزيد مدة استحقاقها عن ثلاث أشهر من تاريخ الإيداع.

٧-١٧ رأس المال

ث- الأسهم العادية:

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

ج- إعادة شراء وإعادة إصدار الأسهم العادية (أسهم خزينة):

عند إعادة شراء أسهم راس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. الأسهم المعاد شرائها يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها مخصومة من حقوق الملكية. عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة يتم عرضه ضمن علاوة الإصدار.

٨-١٧ مزايا العاملين

أ- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بمزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالمبلغ المتوقع دفعه كالتزام عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو ضمني لدفع هذا المبلغ كنتيجة قيام العامل بتقديم خدمة سابقة، ويمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد بها.

ب- المدفوعات المبنية على أسهم

يتم الاعتراف بالقيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية كمصروف، وكزيادة مقابلة في حقوق الملكية أثناء فترة الاستحقاق. ويتم تعديل المبلغ المعترف به كمصروف ليعكس عدد المنح التي تكون الخدمات ذات العلاقة وشروط الأداء متوقع استيفائها، بحيث يكون المبلغ المعترف به في النهاية قائما علي أساس عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة التي استوفت شروط الخدمة ذات العلاقة وشروط الأداء غير السوقية في تاريخ الاستحقاق.

وبالنسبة لمنح أدوات حقوق ملكية بشروط عدم الاستحقاق، يتم قياس القيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية لتعكس تلك الشروط ولا يوجد تعديل لاحق للاختلافات بين النتائج المتوقعة والمحقة.

ج- مزايا الاشتراك المحدد

يتم الاعتراف بالتزامات نظم مزايا الاشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما كأصل إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي.

١٧- السياسات المحاسبية (تابع)

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. يساهم العاملون وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- مزايا إنهاء الخدمة

تعترف الشركة بمزايا إنهاء الخدمة كمصروف في أحد التاريخين التاليين أيهما يأتي أولاً، عندما لا يعد بإمكان الشركة إلغاء عرض تلك المزايا أو عندما تعترف الشركة بتكاليف إعادة الهيكلة. وعندما لا يكون من المتوقع أن يتم تسوية المزايا بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية فإنه يجب خصمها بمعدل خصم - قبل الضرائب - لتعكس القيمة الزمنية للنقود.

٩-١٧ المخصصات

- تحدد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام. الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.
- يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الاستشارات القانونية الملائمة.
- الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

١٠-١٧ تحقق الإيراد

تتمثل الإيرادات في القيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام متضمناً النقدية وأرصدة المدينون التجاريون وأوراق القبض الناشئة عن بيع بضائع أو تأدية خدمة من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة وغير متضمنة ضرائب المبيعات أو الخصومات أو التخفيضات.

يتم الاعتراف بالإيراد عندما يمكن قياسه بدقة يعتمد عليها وعندما يكون المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بعملية البيع إلى الشركة، وعندما تتحقق شروط أخرى خاصة بكل نشاط من أنشطة الشركة على النحو الموضح لاحقاً. لا يعتبر قيمة الإيراد قابلة للقياس بدقة إلا إذا كانت كافة الالتزامات التعاقدية قد تم الوفاء بها. وتبنى الشركة تقديراتها على أساس النتائج التاريخية أخذه في الاعتبار نوعية العملاء ونوعية المعاملات والترتيبات الخاصة بكل منهما.

أ- إيرادات الفوائد

- تثبت إيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال وعند وجود اضمحلال في الرصيد المدين الناتج عن الاعتراف بالفائدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة المتوقع تحصيلها.

ب- إيراد التوزيعات

- تثبت إيرادات توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلامها.

١١-١٧ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

١٧- السياسات المحاسبية (تابع)

١- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولي بالشهرة،
- أو الاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل. يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة. عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الأثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

١٧-١٢ توزيعات الأرباح

- تثبت توزيعات الأرباح في القوائم المالية المستقلة في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

١٧-١٣ الأرقام المقارنة

- يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية وتم تفعيلها اعتباراً من ٢٠١٦/١/١:

خلال عام ٢٠١٥ تم إصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة على أن يتم العمل بها للفترة المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦، مع العلم بأن التطبيق المبكر لهذه المعايير غير مسموح به.

هذا وسوف نستعرض في الجدول التالي أهم هذه التعديلات التي تمت على القوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠١٦:

التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
<ul style="list-style-type: none"> تم إعادة عرض القوائم المالية المعروضة والإيضاحات المتممة لها بما فيها أرقام المقارنة لتتماشى مع التعديلات بالمعيار. إضافة قائمة جديدة (قائمة الدخل الشامل) للفترة والفترة المقابلة. 	<p>قائمة المركز المالي</p> <ul style="list-style-type: none"> عرض رأس المال العامل لا يتطلبه المعيار كما تم استبعاد النموذج الإرشادي للقوائم المالية المرفق مع إصدار ٢٠٠٦ والذي كان يظهر عرض رأس المال العامل. يجب إضافة قائمة إلى قائمة المركز المالي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حال تأثيرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعي أو تعديل بأثر رجعي أو إعادة <p>قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) / وقائمة الدخل الشامل</p> <p>على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الأخر (قائمة الدخل الشامل).</p>	<p>معياري مصري (١)</p> <p>عرض القوائم المالية</p>
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة	تم إلغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة.	<p>معياري مصري (١٠)</p> <p>الأصول الثابتة وإهلاكاتها</p>
تم إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بحركة الأصول الثابتة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لتتماشى مع التعديلات المطلوبة بالمعيار.	<ul style="list-style-type: none"> يجب عرض حركة الأصول الثابتة وإهلاكاتها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترتين (الفترة الحالية وفترة المقارنة). قطع الخيار الاستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية، تصلح لأن تكون أصولاً ثابتة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة. (أي عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة). 	

التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	تم إلغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة.	معيار مصري (٢٣) الأصول غير الملموسة
تم تطبيق المعيار بأثر مستقبلي عند إعداد القوائم المالية الدورية في ٣١/٣/٢٠١٦، بما في ذلك متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار.	<ul style="list-style-type: none"> تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار إلى: <ul style="list-style-type: none"> أ- تعريف القيمة العادلة. و ب- وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد. و ج- تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة. 	معيار مصري (٤٥) قياس القيمة العادلة
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> تم إلغاء طريقة الشراء واستبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه: <ol style="list-style-type: none"> ١- تغيير تكلفة الاقتناء لتصبح المقابل المادي المحول ويتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. ٢- المقابل المادي المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادي المحول. ٣- تغيير طريقة قياس الشهرة في حالة الاقتناء على مراحل. تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناء): <ul style="list-style-type: none"> تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم إضافتها ضمن المقابل المادي المحول، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء. 	معيار مصري (٢٩) تجميع الأعمال
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة " وبناءً عليه تم تغيير معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) " القوائم المالية المجمعة والمستقلة " ليصبح " القوائم المالية المستقلة " وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد (٤٢) " القوائم المالية المجمعة " تم تغيير نموذج السيطرة لتحديد الكيان المستثمر فيه والواجب تجميعه.	معيار مصري (٤٢) القوائم المالية المجمعة

التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • يتم المحاسبة عن التغيرات في حقوق ملكية المنشأة الأم في منشأة تابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كعمالات حقوق ملكية. • إعادة قياس أي حصص متبقية من استثمار منشأة قابضة في منشأة تابعة في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة بقيمته العادلة وإثبات الفرق بقائمة الدخل. • في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الأقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتهم، ينسب الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى ملاك المنشأة القابضة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو أدى ذلك إلى ظهور رصيد سالب لأصحاب الحقوق غير المسيطرة. 	تابع معيار مصري (٤٢) القوائم المالية المجمعة
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٣) " الترتيبات المشتركة" وبناءاً عليه تم إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٧) " حصص الملكية في المشروعات المشتركة ". • وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد (٤٣) " الترتيبات المشتركة" تم وضع نموذج جديد لتصنيف الترتيب المشترك وتحديد نوعه ما إذا كان مشروع مشترك (Joint Venture) أو عملية مشتركة (Joint operation). • حيث يتوقف ذلك على جوهر الترتيب وليس الشكل القانوني له. • في حالة تصنيف الترتيب على أنه مشروع مشترك يقوم كل طرف من أطراف الترتيب بإثباته كاستثمار بطريقة حقوق الملكية فقط (حيث تم إلغاء طريقة التجميع النسبي)، وذلك في القوائم المالية المجمعة أو المنفردة التي يصدرها. 	معيار مصري (٤٣) الترتيبات المشتركة
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • تم ضم المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة إلى هذا المعيار، وبالتالي معالجة كل من الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية المجمعة أو المنفردة باستخدام طريقة حقوق الملكية. 	معيار مصري (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة

التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة أو مشروع مشترك على أن يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة أو مشروع مشترك على أن يتم إعادة قياس الحصص المحتفظ بها بالقيمة العادلة وإثبات الفرق بقائمة الدخل. • إذا أصبح الاستثمار في شركة شقيقة استثمار في مشروع مشترك أو العكس، على المنشأة أن تستمر في تطبيق طريقة حقوق الملكية ولا تعيد قياس الحصة المحتفظ بها. • إذا انخفضت حقوق ملكية المنشأة في شركة شقيقة أو مشروع مشترك ومع ذلك استمرت المنشأة في استخدام طريقة حقوق الملكية فعلى المنشأة التي اعترفت فيما مضى بمكسب أو خسارة ضمن الدخل الشامل الآخر أن تعيد تبويب ذلك الجزء من مبلغ المكسب أو الخسارة المتعلق بتخفيض حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك على أساس نسبة التخفيض. 	<p>تابع معيار مصري (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة</p>
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) " الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى " ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والترتيبات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمع. • ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي والتدفقات النقدية. 	<p>معيار مصري (٤٤) الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى</p>
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • تم إلغاء خيار استخدام نموذج القيمة العادلة للأصل المبوب على أنه استثمار عقاري. 	<p>معيار مصري (٣٤) الاستثمار العقاري</p>
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • تم إلغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسملتها على الأصل. 	<p>معيار مصري (١٤) تكاليف الاقتراض</p>

التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<p><u>الأرباح والخسائر الإكتوارية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> يجب أن يتم الاعتراف الفوري بكامل الأرباح والخسائر الإكتوارية المتركمة ضمن التزامات المزايا المحددة وتحميلها على بنود الدخل الشامل الأخر. <p><u>تكلفة الخدمة السابقة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> يجب على المنشأة الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة كمصروف في أقرب التواريخ التالية: <ul style="list-style-type: none"> (أ) عندما يحدث تعديل أو تقليص للنظام؛ و (ب) عندما تقوم المنشأة بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة جوهرية لأنشطتها وتعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة ذات العلاقة والتي تتضمن دفع مزايا إنهاء الخدمة (معيار المخصصات). 	<p>معيار مصري (٣٨) مزايا العاملين</p>
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<p>تم إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) التقارير القطاعية واستبداله بالمعيار رقم (٤١) القطاعات التشغيلية. وبناءً عليه أصبح نظام التقارير القطاعية الواجب الإفصاح عنها وحجم الإفصاحات المطلوبة يعتمد بشكل أساسي على المعلومات عن القطاعات بالطريقة التي يستخدمها متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة (CODM) لاتخاذ قرارات عن الموارد التي ينبغي تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه.</p>	<p>معيار مصري (٤١) القطاعات التشغيلية</p>
لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> يتم تبويب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلاً من تبويبها كالتزام مالي إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١٦ أ و ١٦ ب) أو الفقرتين (١٦ ج و ١٦ د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمتع الأداة بالسماوات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. وعلى المنشأة إعادة تبويب الأداة المالية من تاريخ توقف الأداة عن التمتع بكل السماوات أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذا الفقرات. 	<p>معيار مصري (٢٥) الأدوات المالية: العرض</p>
تم التعديل بأثر رجعي وتعديل جميع أرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) " الأدوات المالية: الإفصاحات " ليطمئن جميع الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية. وبناءً عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) وذلك بفصل الإفصاحات منه ليصبح اسم المعيار " الأدوات المالية: العرض " بدلاً من " الأدوات المالية: العرض والإفصاح ". 	<p>معيار مصري (٤٠) الأدوات المالية: الإفصاحات</p>